

المادة الثالثة عشر**لائحة الجزاءات والمخالفات والقيود**

يحق مجلس التأديب - بعد التحقق من المخالفة وثبوتها بالأدلة أن يوقع ما جاء من جزاءات ومخالفات وقيود وفقاً للقرار الصادر من اللجنة العليا بهذا الشأن.

المادة الرابعة عشر**التظلم من قرارات مجلس التأديب**

يجوز لكل من صدر بحقه جزء من الجزاءات والمخالفات والقيود المنصوص عليها في هذا القرار وملحقه التظلم منه كتابة أمام الجهة المختصة وفقاً للقانون.

المادة الخامسة عشر**تعديل آليات عمل مجلس التأديب**

مجلس التأديب تقدم اقتراح بتعديل آليات عمل المجلس ومصفوفة الجزاءات للجنة العليا للنظر والتبت فيها.

المادة السادسة عشر

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كلاً فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

رئيس اللجنة العليا

محمد سليمان العتيبي

المادة الثامنة**إعلان الحال إلى التحقيق**

يتم إعلان الحال إلى مجلس التأديب من قبل أمين سر المجلس بالموعد المحدد بنظر المخالفة المنسوبة إليه ومضمونها وذلك قبل الموعد المحدد لاستدعائه بثلاثة أيام على الأقل وفقاً للآلية المنصوص عليها في **المحامي مسفر عايض**
اللائحة التنفيذية للقانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم mesferlaw.com التأمين وأي تعديلات تطرأ عليهم.

المادة التاسعة**قرارات مجلس التأديب**

تصدر قرارات مجلس التأديب بأغلبية أعضاء الحاضرين، ويقوم أمين سر اللجنة بإخطار ذوي الشأن بجميع القرارات التي تصدر عن مجلس التأديب خلال (7) سبعة أيام عمل من تاريخ صدورها.

المادة العاشرة**نفاذ قرارات مجلس التأديب**

قرارات مجلس التأديب واجبة النفاذ فور صدورها مالم يحدد القرار موعداً للتنفيذ ويتولى رئيس الوحدة تنفيذ قرار مجلس التأديب.

المادة الحادية عشر**تنفيذ قرارات مجلس التأديب**

لرئيس الوحدة اتخاذ الإجراءات القانونية الالزمة لضمان تنفيذ قرارات مجلس التأديب وفي حال عدم الالتزام بما يقدم بлагاؤ إلى النيابة العامة في هذا الشأن.

المادة الثانية عشر**نموذج إعلان الحال للتحقيق**

يجب أن يتضمن نموذج الإعلان ما يلي:

1/ تاريخ مشتملاً على: الساعة، واليوم، والشهر، والسنة.

2/ اسم المعلن إليه بالكامل ومهنته أو وظيفته وموطنه ومحل عمله فإن لم يكن موطن أو محل عمله معلوماً وقت الإعلان فإنه يؤخذ آخر موطن أو محل عمل كان له في دولة الكويت.

3/ أسماء الأطراف المعنية بالإعلان.

4/ موضوع الإعلان وملخص المخالفة المنسوبة إليه وأساسها القانوني.

5/ تاريخ الجلسة ومكان انعقادها.

صدر في: 12 يناير 2023 م